

وقال سلامة إن أعمال العنف وأزمة سياسية واقتصادية مستمرة تجعل برنامج باريس لانتخابات «صعباً وكذلك لأسباب أخرى». وينص اتفاق باريس على وضع «أساس دستوري» قبل السادس عشر من سبتمبر وهي مهلة لم يتم احترامها من قبل البرلمان الذي دعي إلى تبني قانون حول استفتاء بشأن مشروع دستور.

ثلاثة أو أربعة أشهر». وكان أطراف النزاع الرئيسيون الأربع التي تقوا في باريس هي نهاية مايو الماضي بمبادرة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وتقديمها تنظيم انتخابات عامة في العاشر من ديسمبر. ودعت فرنسا باستمرار إلى احترام هذا الجدول الزمني، لكن حلفين وبلوماسيين رأوا أن تفك البلاد والفووضى فيها يجعلنا هذا الالتزام هشا.

صرح مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة لوكالات فرنس برس أنه من الصعب الالتزام بالموعد المحدد في الجدول لزمني الذي أقر في باريس للانتخابات في ليبيا في العاشر من ديسمبر، بسبب أعمال العنف والتآثر في العملية الانتخابية.

وقال سلامة في مقابلة مع فرانس برس مساء السبت «ما زال هناك عمل هائل يجب القيام به. قد لا نتمكن من الالتزام بموعيد العاشر من ديسمبر»، معتبرا أن أي اقتراح لا يمكن أن يجري قبل

7

بعد فشل الاستفتاء على استقلاله

إقليم كردستان العراق ينتخب برلمانه

علی داعش».

لكن الخبراء يرون أن الأمر سيتطلب الكثير من العجز في كردستان الذي يكافح لتنويع مصادر اقتصاده.

وعلى المقلب السياسي، فإن الوضع القائم الذي حافظ على التوازن بين التقلين السياسيين في السياسة الكردية، انكسر مؤخراً مع انتهاء ولاية بارزاني في رئاسةإقليم.

ولم يخلف الزعيم التاريخي أحد، وتم تقسيم سلطاته بين الحكومة المحلية والبرلمان في إقليم.

وحتى اليوم، كان هناك اتفاقاً ضمنياً أو عرفاً بين الحزبين: يحافظ الاتحاد الوطني الكردستاني على رئاسة الإقليم، فيما يقدم الاتحاد الوطني الكردستاني وحده مرشحاً لرئاسة جمهورية العراق، وهو منصب محفوظ للأكراد منذ العام 2003.

لكن اليوم، يقدم كل من الحزبين مرشحه لرئاسة العراق، ولذا قد تكون انتخابات برلمان الإقليم معيار لما ستؤول إليه النتائج في بغداد لأنتين.

ويعتبر إقليم كردستان العراق، بحسب
النظام الداخلي لبرلمانه، دائرة انتخابية واحدة.
ويسيطر حالياً على البرلمان والحكومة،
لحزب الديمقراطي الكردستاني بنعامة
مسعود بارزاني (38 مقعداً)، والاتحاد الوطني
 الكردستاني (حزب جلال طالباني) الذي يشغل
 18 مقعداً. وتعتبر حركة التغيير التي لها
 24 مقعداً من قوى المعارضة إلى جانب الاتحاد
 الإسلامي (10 مقاعد) والجامعة الإسلامية (6
 مقاعد).

ولا يتوقع محللون حصول أي تغيير في
لخارطة السياسية للإقليم، بسبب عدم وجود
حزاب وتيارات سياسية جديدة مشاركة،
باستثناء حركة «الجيل الجديد» التي تأسست
في بداية العام الحالي وتمكنت من الحصول على
ربعة مقاعد في مجلس النواب العراقي في
بغداد.

وأمام أحد المراكز الانتخابية في أربيل، كبرى مدن إقليم كردستان، قال الناخب كاروان أبو بكر (42 عاماً) الذي جاء بملابس الكردية للإدلاء بصوته «صوت من أجل انتخاب برلمان قوي، يعمل مستقبلاً على تأسيس دولة كردية».

A photograph showing a group of approximately ten people standing in a hallway. On the left, a man in a dark blue shirt and black pants is talking to another man in a black suit who is holding a yellow rectangular card. In the center, a man in a red polo shirt is also holding a similar yellow card. To the right, several other men are standing, some facing away from the camera. The hallway has light-colored walls and a tiled floor. There are some small yellow objects scattered on the wall. A sign on the wall reads "زنگنه راهنمایی" (Zangeneh Guidance) and "زنگنه راهنمایی" (Zangeneh Guidance) again. A small wooden bench is visible against the wall.

ملاق عملية انتخاب برلمان في Kurdistan العراق

اللامم المتحدة تسعى إلى دفع عملية السلام في الصحراء الغربية

من الجزائر «تحمل مسوّلياتها السياسية والتاريخية» متّهمًا إياها بأنّها تقف وراء الأزمة.

وطالب جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر، بتنظيم استفتاء تقرير مصير في الصحراء الغربية، هذه المنطقة الصحراوية الشاسعة التي تبلغ مساحتها 266 الف كم مربع، وهي المنطقة الوحيدة في إفريقيا التي لم تتم تسوية وضعها بعد فترة الاستعمار.

وترفض الرباط مدعومة من باريس وواشنطن، أي حل خارج حكم ذاتي تحت سيادتها.

وكان المغرب تولى في 1975 مع رحيل المستعمر الإسباني، السيطرة على القسم الأكبر من الصحراء الغربية. وأعلنت البوليساريو التي كانت تكافح ضد الاستعمار الإسباني في 1976 «الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية» وحاربت القوات الغربية حتى التوصل إلى وقف لإطلاق النار في 1991 برعاية الأمم المتحدة.

ولم يتم تجديد مهمة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية التي تضمن استمرار وقف اطلاق النار، في ابريل الا لفترة ستة أشهر فقط من مجلس الامن الدولي، وذلك اثر ضغوط أميركية للدفع باتجاه حل النزاع. وسيدعى مجلس الامن مجدداً للنظر في تمديد ولاية المهمة في نهاية اكتوبر.

وفي نهاية يونيو وبداية يوليو قام بجولة إقليمية شملت الجزائر العاصمة ونواكشوط وتيندوف ورابوني والرباط والعيون والسمارة والدخلة.

وتعود آخر جولة مفاوضات بين المغرب والبوليساريو إلى 2008 ولم يحدث شيء يذكر منذ ذلك التاريخ.

وخلال هذا العام، عبرت الجزائر عن رفضها لإجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب كما ت يريد المملكة منذ أمد بعيد. وترى الجزائر أن النزاع يجب أن يحل بين الصحراويين والمغرب دون أن تستبعد «مواكبة» الطرفين في مباحثاتها.

وأكَّد عبد القادر مساهيل وزير خارجيَّة الجزائر مجدداً السبت أمام الجمعية العامَّة للأمم المتحدة، أنَّ الجزائر تعتبر أنَّ حل النزاع في الصحراء الغربية «لا يمكن أن يتم إلا بممارسة شعب الصحراء الغربية لحقِّه غير القابل للتصرُّف أو التقادم، في تقديره المُصيَّر».

وأضاف أنَّ الجزائر تأمل في «استئناف المفاوضات دون شروط بين الطرفين، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، للتوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين».

وكان رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني اعتبر الثلاثاء من المنبر ذاته أنَّ الصحراء الغربية هي «مصدر عدم استقرار وعقبة أمام اندماج المغرب العربي». وطلب

وجَهَ مبعوث الأمم المتحدة إلى الصحراء فريبيه الألماني هورست كوهُلر هذا الأسبوع موات إلى المغرب والبوليساريو والجزائر و Moriَّة تانيا للقدوم إلى جنيف في ديسمبر حيث مستقبل الصحراء الغربية، على أمل مع عملية السلام المتوقفة منذ عشر سنوات.

وتم نسليم الدعوات الجمعة، حسب ما أفادت مصادر دبلوماسية، ومنح الأطراف ربعة حتى 20 أكتوبر للرد على الدعوة.

وَحدَّ المبعوث موعد المباحثات يومي 5 و 6 ديسمبر 2018 في جنيف.

وقال أحد المصادر الدبلوماسية إنَّ الأمانة العامة لـ«اجتماع مفاوضات بل بل» طاولة انش» وفق «صيغة 2 زائد 2».

فمن جهة هناك طرف النزاع المغرب وجبهة البوليساريو، ومن جهة أخرى هناك جارستان الجزائر وموريتانيا، حسب مصدر دبلوماسي آخر.

ووجهت الدعوات بالنسبة للجزائر لمغرب و Moriَّة تانيا إلى وزراء الخارجية.

لم يُعرف حتى الآن مستوى تمثيل مختلف طراف في لقاء جنيف.

وتعرَّض الحصول على أي تعليق من الأمم المتحدة على الفور.

والرئيس الألماني السابق هورست كوهُلر الذي عُيِّن في 2017 مبعوثاً للأمم المتحدة إلى صحراء الغربية، كان التقى مختلف أطراف النزاع في بداية 2018 لكن كلا على حدة.

مستوطنون متطرفون يقتحمون الأقصى

وفد من حماس يصل للقاهرة لاستكمال مشاورات «المصالحة» و«التهديدة»



ستمرار اعتداءات الاحتلال على الأقصى

يمس الفلسطينيين في الداخل المحتل والضفة الغربية وقطاع غزة والشّتات». وكانت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية - هيئة تثليلية قيادية للجماهير العربية في الأرض المحتلة عام (48) والفصائل الفلسطينية أصدرت بياناً مشتركة قبل أسبوعين تمت فيه الدعوة للتتصدي للفانون الذي وصفه البيان بـ«القتالي العنصري» والإعلان عن اضراب عام يشمل كافة الاراضي الفلسطينية.

واكداً البيان ان «القانون العنصري

الآخر، والتهديد بوقف مساعدته التوصل للوحدة الوطنية، وأنها قامت بتعطيل كل الجهود السابقة، وفي مقدمتها دور المصري». وفي 12 أكتوبر 2017، وقعت «حماس» و«فتح» في القاهرة اتفاقاً للصالحة يقضى بتمكين الحكومة من إدارة شؤون غزة كما الصفة الغربية، لكن تطبيقه تعثر وسط خلافات بين الحركتين بشأن بعض الملفات.

ويسود الانقسام الفلسطيني بين حركة «فتح» و«حماس» عقب فوز الأخيرة بالأغلبية الساحقة في

الإسلامية «حماس»، حسام بدران، أمس الأحد، إن وفداً من الحركة وصل إلى العاصمة المصرية، القاهرة، «لتلبية لدعوة مصرية، لاستكمال الحوار والنقاشات في مختلف القضايا التي تهم الشعب الفلسطيني».

وأضاف بدران الذي يشغل منصب «رئيس مكتب العلاقات الوطنية»، في الحركة، في بيان أصدره أمس إن المصالحة والوحدة الوطنية قرار ثابت و دائم لدى حركة حماس».

وأكّد أن الحركة «متّفقة مع غالبية

استائفت عصابات المستوطنين اليهود المتطرفين صباح أمس الأحد، اقتحاماتها الاستفزازية الواسعة بمباني المسجد الأقصى المبارك - الحرم القدس الشريف بمدينة القدس المحتلة.

وقال مدير عام دائرة الاوقاف الاسلامية العامة وشئون المسجد الاقصى بالقدس الشّيخ عزام الخطيب إن الاقتحامات نفذت من جهة باب المغاربة بحراسات مشددة من قوات الاحتلال الإسرائيلي الخاصة المدجحة بالسلاح.

وأكّد الخطيب أن من بين المُفخّمين

القائم على التفوق العربي وتفي وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه يفضح حقيقة المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني الاقتلاعي الهدف لإقامة ما يسمى بإسرائيل الكبرى».

وكان الكنيست الإسرائيلي قد اقر في الـ 19 من يونيو الماضي قانون «القومية» الذي يعتبر إسرائيل «الوطن القومي للشعب اليهودي واللغة العربية لغة رسمية لها والعربية لها مكانة خاصة كما ينص على ان الاستيطان من القيم الوطنية والقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل». وكانت الرئيسة الفلسطينية قد ذكرت إن القانون «يكشف الوجه العنصري» للاحتلال ومخالفته لكافة قرارات الشرعية الدولية.

الانتخابات البرلمانية عام 2006، كما دعت القوى الوطنية الفلسطينية إلى اضراب شامل اليوم الاثنين في الضفة الغربية دعماً واسناداً للموقف الجنة المتباينة العربية العليا) في الداخل الفلسطيني المحتل احتجاجاً على قانون «القومية» الإسرائيلي.

وقالت (القوى الوطنية - ائتلاف من الفصائل الفلسطينية) في بيان «ندعوا إلى الالتزام بالاضراب العام والشامل لكافة مناحي الحياة يوم الاثنين والالتزام بالفعاليات الجماهيرية والشعبية رفضاً لما يسمى بقانون «القومية». وأضافت أن «هذا القانون يأتي في سياق ما يسمى (صفقة القرن) الهدافه لتصفية القضية الفلسطينية حيث الفوي والفصائل الفلسطينية على منهجية إنهاء الانقسام بالاعتماد على اتفاقية المصالحة عام 2011، وما بعدها من اتفاقيات».

وتبحث الفصائل الفلسطينية، بما فيها «حماس»، منذ عدة أسابيع مع السلطات المصرية، إمكانية التوصل إلى «تهدئة» مع إسرائيل، لكن تلك الجهود لم تتكل بالنجاح. وتنصر حركة التحرير الوطني «فتح»، التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، على إتمام المصالحة، وتمكين حكومته من إدارة شؤون قطاع غزة بالكامل، قبل التوصل إلى «التفاهم» مع إسرائيل.

واتهم بدران، في تصريحه، حركة «فتح»، بأنها «تنصر على التفاصيل، الفلسطينيين، وأقصاء